ثقافة قبطية

بقى المجتمع المصرى متماسكا رغم الإختلاف, موحدا رغم التنوع , لا يعرف التقليل من شأن الآخر أو تكفيره أو إخراجه من دائرة المواطنة.
و إسهاما منا فى تعميق وترسيخ تلك القيم ننشر رؤية بعض الباحثين فى ثقافة التعايش المشترك.

التعايش المشترك : رؤية تاريخية جـ 3

التعايش الفكرى بين المصريين على مدار التاريخ فى تراث مخالفة الرأى دون تحريم أو تجريم

د . عاصم الدسوقى

استاذ التاريخ الحديث بجامعة حلوان

الثقافة الأحادية

فما الذى أدى إلى تغير الأحوال من حيث تقييد حرية الرأى ، وتغير نبرة المناقشة بين المختلفين من الاحترام المتبادل إلى التسفيه والسباب ؟! .

من الملاحظ أن هذا التغير لم يحدث بين ليلة وضحاها ، وإنما حدث بالتدريج وعلى مراحل وحسب مقتضى المناخ السياسى القائم ، وربما بدأ استناداً على دستور عام 1923 الذى نص على تقييد كل حرية كفلها وذلك فيما يتعلق بحماية حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقاً للعادات المرعية (مادة 13) ، وحرية الرأى بالقول أو الكتابة أو التصوير فى حدود القانون (مادة 14) ، وحظر إلغاء الصحف إلا إذا كان ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعى (مادة 15) ، فضلاً عن النص على أن " الإسلام دين الدولة " (مادة 149 – الباب السادس – لأحكام عامة) .

وعلى هذا أصبحت هناك مرجعية قانونية لمراجعة ما يتعلق بحرية الرأى وما يتعلق بالشأن الدينى . ولعل أول تطبيق للمرجعية الدينية ما حدث فى 1926 حين أصدر طه حسين كتابه " فى الشعر الجاهلى " واعتبرته المؤسسة الدينية الإسلامية

تجديفاً فى الدين حتى لقد اضطر إلى إعادة طبعه تحت عنوان " فى الأدب الجاهلى " بعد أن حذف منه ما أساء إليه ، وكتب إهداء له مغزاه يقول " إلى الذين لا يعملون ويسؤوهم أن يعمل الآخرون " . وكذلك حين أصدر الشيخ على عبد الرازق كتابه " الإسلام وأصول الحكم " وأعلن فيه " أن الإسلام رسالة لا حكم ، ودين لا دولة " .

وقد تعرض الاثنان لموقف رسمى عنيف ومتشدد ، طه حسين ربما لقوله " وإننا لمضطرون لتصديق موضوع الكعبة " ، وأما الشيخ على عبد الرازق فلأنه نشر كتابه فى توقيت غير مناسب حيث كان الملك فؤاد يسعى ليكون خليفة المسلمين بعد قيام كمال أتاتورك بإلغاء الخلافة العثمانية فى 1924 .

وفيما عدا ما يعتبرإهانة لشخص الملك حيث صدر قانون العيب فى الذات الملكية وما قد ينال من سلطته المطلقة ، ظلت حرية الخلاف قائمة فى كافة الأمور دون خوف من تحريض أو رغبة فى منافقة الرأى العام وابتزاز لمشاعر الجماهير حتى أن مثقفا مثل إسماعيل أدهم يكتب كتاباً عنوانه " لماذا أنا ملحد " (1937) دون أن يرسل إلى المقصلة ، ويرد عليه أحمد زكى أبو شادى وهو كاتب إسلامى فى مقالة بعنوان " لماذا أنا مؤمن " وكتب محمد فريد وجدى وهو كاتب إسلامى أيضاً مقالاً بعنوان " لماذا هو ملحد " وأصل الموضوع بدأ من مقالة كتبها أحمد زكى أبو شادى فى مجلة " الإمام " عنوانها " عقيدة الألوهية " فرد عليه إسماعيل أدهم بمقالة تحولت إلى كتاب .

ويستثنى من هذا التسامح أسلوب الخطاب السياسى عند الأحزاب فيما يتعلق بالخصومة التى تنشأ بين حزب وآخر وتكون لغة التشهير والتخوين هى السائدة ، أو حين ينشق عضو عن حزبه ويكون حزباً جديداً حيث يستخدم عبارات التجريح والتشهير لتبرير انشقاقه .

وفيما عدا لغة الخطاب السياسى بين الفرقاء والخصوم الحزبيين كما لاحظنا كانت خلافات الرأى تدور فى هدوء وتجرى المناظرات بين شخص وآخر حول أحد القضايا

الخلافية فى بعض المنتديات وتنشرها الصحف بل كان تلاميذ المدارس يدربون على تلك المناظرات بمعرفة مدرس اللغة العربية حيث تصطنع مناظرة خلافية ويطلب من أحد التلاميذ أن يتولى الدفاع عن قضية معينة ويطلب من الآخر أن يقوم بدور المعارض ، ويتعلم التلميذان من المدرس أصول اللغة التى تستخدم فى الحوار (لقد تعلمت هذا فى المدرسة حتى التحاقى بالجامعة 1957) .

وربما كانت ظروف خضوع مصر للاحتلال الأجنبى وراء تلك الروح السمحة فى الحوار بين المصريين عند الاختلاف فى الرأى إذا ما وضعنا فى الاعتبار أن الجميع مشغولون بقضية الاحتلال ويجمعون على ضرورة التخلص من الغاصب الأجنبى ، وحتى عندما قامت ثورة يوليو 1952 وتحقق الجلاء انشغل المصريون بمشروع الثورة فى بناء القوة ومواجهة الاستعمار والصهيونية وتجميع العالم العربى فى وطن العروبة الواحد ، وأصبح المصريون فى ضوء هذا المشروع عرباً فى المقام الأول (لاحظ اسم الجمهورية العربية المتحدة 1958 – 1971) ، ومصريون ثانياً ، ثم كل حسب دينه ثالثاً .

فلما وقعت هزيمة يونيه 1967 وبدأ تفسيرها دينياً عند البعض بالبعد عن الله بدأ تيار الإسلام السياسى ينمو على استحياء ، حتى إذا ما تولى السادات الحكم فى أعقاب وفاة عبد الناصر ، ثم انفراده بالسلطة فى مايو 1971 بالتخلص من خصومه ، وبادر بتغيير اسم الجمهورية إلى " جمهورية مصر العربية " ، ورفع شعار العلم والإيمان ، ثم مقولته الشهيرة " إنه حاكم مسلم لدولة مسلمة " ، انطلقت كل الذوات الدينية من عقالها ، كل منها يدافع عن وجوده بالعمل على تنحية الآخر أو تهميشه أو إبادته . وبصرف النظر عن أن الشعارات التى أطلقها السادات لم تكن أكثر من مجرد ألفاظ لمواجهة خصومه من القوميين والناصريين والشيوعيين على الجملة ، ولم يكن صادق النية فى العمل على تنفيذها ، إلا أن أصحاب تيار الإسلام السياسى تعاملوا

معها على أنها حقيقة يجب العمل من أجلها ، وتقبلها المسيحيون بشكل مريب سرعان ما تأكد لهم مراميها عندما بدأت مظاهر التوتر الطائفى .

وفى هذا المنعطف من التحولات سادت النظرة الأحادية فى تكييف أمور الحياة والحكم عليها وانتقلت من السياسة إلى شؤون الحياة والعلاقات بين الناس ،فالسادات بدأ بتسفيه فترة حكم عبد الناصر باللمز والغمز حتى يتخلص من ميراثه وفق ما صرح به لهنرى كيسنجر (نوفمبر 1973) ولم يعد فى مقدور أحد الدفاع عن فترة عبد الناصر ، ومن يجرؤ على القيام بهذا يوصف بالانغلاقى والسلطوى والشمولى والحاقد ، هكذا دون مناقشة عقلية أو علمية للتجربة . وكان من الطبيعى أن ينتقل هذا المناخ الأخلاقى فى سيطرة أحادية الفكرة إلى المستويات الأخرى وعند طرح قضايا حياتية للمناقشة .

ثم طرأ متغير آخر على بنية الثقافة المصرية بذهاب أعداد كبيرة من المصريين إلى دول الخليج العربية بما فيها السعودية وكانت المصادفة الغريبة أن دول الخليج كانت قد حصلت على استقلالها عن بريطانيا (1971) ما عدا الكويت (1961) وأصبحت فى حاجة إلى تنمية مجتمعاتها ، ولم يكن هناك أفضل من المصريين للقيام بهذه المهمة لأسباب كثيرة . وتصادف فى الوقت نفسه أن السادات بدأ يأخذ بسياسة الانفتاح التى أصبحت مقدمة للخصخصة والتحول لصالح أصحاب رأس المال الجدد تلبية لمطالب الولايات المتحدة الأمريكية زمن الحرب الباردة ، ومن ثم بدأت هجرة المصريين حتى من أوساط لم تكن تفكر فى هجرة البلد من العمال والفلاحين والموظفين . والمشكلة أن هؤلاء فى مجتمعهم الجديد خلطوا بين البيئة والدين فاعتقدوا أن المسلم الصحيح يجب أن يكون شأن المسلم الخليجى – السعودى حتى فى ملبسه ومشربه . وعادوا إلى بلدهم مصر ويحملون معهم هذه الثقافة ، وتمركزت أكثر وأكثر الثقافة الأحادية على حساب قيم الثقافة المصرية العامة ، وفرض الأزهر (المجلس الأعلى للشئون الإسلامية) وصايته على ما ينشر من كتب

تتعلق بالدين أو حتى على ما يقال فى الندوات وأجهزة الإعلام . وبدأت الكراهية واختفى التسامح ولم يعد هناك إلا الإهانة والسباب والطعن المتبادل فى العقائد طالما أن القانون فى يد الغالبية .

وانتقل هذا المناخ إلى عالم السياسة وأصبح الحزب الوطنى الديمقراطى هو الحزب الصحيح الذى يجب أن ينتمى إليه كل المصريين ، والذين لا يقبلون بهذه الأحادية فإنهم خارجون على الشرعية !!، مع أن هذه الأحادية تتناقض مع صفة الديمقراطية فى اسم الحزب ، ولكن من يسمع ومن يعقل ، واصبحت لغة التشهير هى اللغة المستخدمة بين القوى السياسية المختلفة . وفى تبرير صحة خطاب سياسى على خطاب آخر لم يجد هؤلاء وأولئك من سبيل إلى كشف الفضائح ، وتخصصت صحف ومجلات بعينها فى التشهير ونشر الفضائح ومن ثم انتقل الجميع أمام ساحات القضاء لمواجهة تهم القذف التى يعاقب بعض المتهمين فيها بالحبس ويعاقب آخرون بالغرامة .

ويغلب على الظن أن قوى العالمية الجديدة استثمرت جيداً هذه الخلافات الجديدة ودخلت إلى معارك الداخل تحت شعار حرية المعتقد وحرية الكلمة ، والهدف البعيد لهذه السياسة العمل على تفتيت المصريين إلى طوائف وشيع وفرق حتى يضعف المجتمع وينشغل كل طرف فيهم بأمور ذاته الدينية على وجه الخصوص ويبتعدون عن تقوية مجتمعهم الذى يعيشون فيه ويعملون على تطويره ويمدون أبصارهم إلى الخارج للاستقواء والانتصار وهم لا يدرون الثمن المطلوب للحصول على هذا الدعم . ولا سبيل لمواجهة سيادة أحادية النظرة إلا بديمقراطية الحكم والمشاركة السياسية الحقيقية لكل الأطراف دون تمييز من أى نوع أو درجة حتى يشعر الجميع أن مصر وطنهم الوحيد وأنها خير وأبقى ، وأن عليهم أن يصونوه ويحفظوه من خطر التشتت والانقسام وذلك بالعودة إلى التماسك باحترام الخلاف فى

الرأى وأن نجعل الاختبار الحقيقى لصحة فكرة دون أخرى بمدى قبول الآخرين لها من غير أكراه .